

ناتخ النظام المالي العالمي

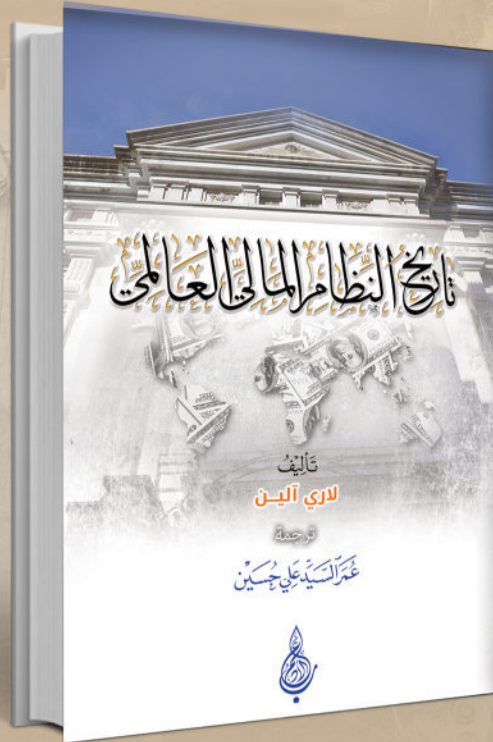
تأليف

لاري آلين

ترجمة

عمر السيد علي حسين





مكتبة الإمام المكي
للبحوث والدراسات والبحوث

البريد الإلكتروني

INFO@AALAMALADAB.COM

رقم الهاتف

٠١٢٧٢٦٣٢٩٢١

تاريخ النظام المالي العالمي ما بين ١٧٥٠ م - ٢٠٠٠ م

تأليف
لاري ألين

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد بكلية التجارة
جامعة لامار بولاية تكساس الولايات المتحدة الأمريكية
(منذ عام ٢٠١٢ م إلى الآن)

ترجمة
عمر السيد علي حسين

باحث إقتصادي



المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة المترجم	٩
الإهداء	٣٣
تمهيد	٣٥
المقدمة	٣٧
الفصل الأول: ظهور شركات المساهمة	٤٥
الفصل الثاني: نشأة الأسواق المالية	٧٧
الفصل الثالث: الذهب والفضة: القواعد النقدية للأرستقراطيين	١١٩
الفصل الرابع: انتصار النقود الورقية	١٣٩
الفصل الخامس: التحول من المصرفية الحرة إلى المصرفية المركزية	١٥٣
الفصل السادس: ميلاد العملات العالمية	١٨٥
الفصل السابع: الطريق نحو أسعار صرف مرنة	٢٠٥
الفصل الثامن: تطور المصرفية الدولية	٢٢١
الفصل التاسع: مسار الاستثمار الخارجي	٢٤٣
الفصل العاشر: النضال من أجل التجارة الحرة	٢٥٧
الفصل الحادي عشر: تقلبات الأسهم	٢٨٩
الفصل الثاني عشر: بداية عصر الاندماج المالي	٣٠٧
الفصل الثالث عشر: في ظلال النظام المالي العالمي	٣١٩
المراجع	٣٢٥

﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۖ قُلْ إِنْ هَدَىٰ اللَّهُ هُوَ الْمُهْدَىٰ ۖ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ
بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۚ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ۚ﴾

الآية ١٢٠ من سورة البقرة

مقدمة المترجم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعين به، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأصلي وأسلم على خاتم النبيين، وسيد الأولين والآخرين، ومعلم الناس أجمعين، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأفضل التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد،

فإن النقود ووسائل التمويل من الأصول التي احتاجها الناس في معاملاتهم منذ قديم الدهر، وتناولتها الرسالات الإلهية بتشريعات مختلفة تضع لها الأطر العامة التي بها تنظم على مر العصور ومختلف الأحوال وشتى المراحل التنموية التي توصل لها الإنسان على مر العصور. ومرت البشرية في مراحلها الأولى بفترات قامت المعاملات فيها على المقايضة والنقود التي في الغالب ما كانت تتم بالمعادن أو السلع النفيسة كوسيط تبادلي. ومع تطور، وزيادة تعقيد الاحتياجات البشرية، وزيادة تخصصية وحجم الإنتاج المتسق مع الزيادة السكانية، زادت عمليات التبادل التجاري بين الناس وزادت الحاجة إلى الوسيط التبادلي المتصف باستقرار القيمة، والقبول العام، والذي يصلح كوحدة حساب للشروات والمستحقات ولتسوية المعاملات. فكانت المعادن النفيسة وعلى رأسها الذهب والفضة هي التي اعتمدها الناس في أنظمتهم النقدية، وهي التي تمثل في الحقيقة الثروة (بجانب ما امتلكه الناس من أعيان ومنافع) لاستقرارها وندرتها وقوة نفوذها على النفوس البشرية. وتتابع الشرائع الإلهية مع كل تطور نقدي

وتمويلي، ومع ظهور وفشو الذهب والفضة كنقود نزلت الشرائع لتقضي بأحكامها بما يمنع الظلم ويدفع النزاع ويحفظ الأنشطة الإنتاجية للوفاء باحتياجات البشرية على المستوى العام والخاص لجميع طبقات المجتمع، وبقيت شرائع أخرى تنظم شؤون التبادل التقايضي بما يحقق نفس المقاصد الإلهية الأخلاقية، ودلت على ذلك العديد من الآيات كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ الآية رقم ٢٤ من سورة فاطر وقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ الآية رقم ٤٤ من سورة المؤمنين وقوله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ الآية ٢١٣ من سورة البقرة ودلت الآيات التالية على أمر الأنبياء والرسل أقوامهم بأحكام مرتبطة بالمعاملات والنقود والأموال: ﴿قَالُوا يَشْعِيبُ أَسْلَوْنَاكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ الآية ٨٧ من سورة هود وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُوا أَؤُفُوا الْمِكْبَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ فدللت الآيات على أنه كان يأمرهم بشرائع متعلقة بالأموال، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْبَمُوا لِيَصْرُمَنَّا مَضْجِحِينَ (٧) وَلَا يَسْتَنْوُونَ﴾ إلى آخر قصتهم ما بين الآية ١٧ إلى ٣٣ من سورة القلم، فدللت على أنهم خالفوا شريعة كانوا مأمورين بها، وكما حكى الله لنا عن الفتيان الذين كانوا في الدهر الأول في سورة الكهف أنهم استخدموا الفضة في تعاملاتهم عند قوله تعالى: ﴿فَاَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ الآية رقم ١٩ من سورة الكهف. ويحكي لنا القرآن، ويكرر لنا كثيرًا لمحات من أحوال طائفتين من قبلنا أمرنا بمخالفتهم، وجاءتهم رسلهم بالبينات فيما يتعلق بتنظيم النقود والتمويل فخالفوا كثيرًا واتبعوا أهواءهم المخالفة للوحي لأغراض فردية خاصة، وفي ذلك وردت الآيات الآتية، فمنها آيات تبين لنا خيانتهم للأمانة، وعدم وفائهم بالوديعة بحجة أنه لا سبيل عليهم في أموال غيرهم افتراءً على الله ﷻ، وشدة حرصهم على جمع وكنز الذهب دون غيره ولو بجحد حق المودع والمؤتمن، ولو كان دينارًا واحدًا، ذلك مع قيام من لا يفعل ذلك ويتورع عن القناطر العظيمة: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا

لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُتَيْنِ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ الآية رقم ٧٥ من سورة آل عمران، وآيات تدل على أنهم اشتهروا بمخالفة شرائعهم بأكل الربا، وأخذ الرشوة مقابل تغيير الأحكام، وجحد حقوق الناس عندما لا تقوم البينة على ذلك، بل ودفع الرشوة للحكام والأخبار والربانيين ممن كان له عليهم ولاية في القضاء والإفتاء لأخذ الكتب والفتاوى المخالفة لشريعتهم، وتحريف النصوص بما يوصلهم إلى أكل أموال الناس بالباطل بدلاً من أمرهم بالانتهاء عن أكل السحت، وذلك كله مع إصرارهم على التهرب من دفع الزكاة والإنفاق في سبيل الله، بل كانوا يأكلون أموال الناس بالباطل ويدعون إنفاقها في سبيل الله، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَيُظَلِّمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحْلَتْ لَهُمْ وَصَدَّهُمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ۖ وَأَخْذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ الآية رقم ١٦٠ إلى ١٦١ من سورة النساء وأيضاً، قول تعالى: ﴿وَرَأَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَسْرِعُونَ فِي الْأَيْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۖ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْآيْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ الآية رقم ٦٢ و ٦٣ من سورة المائدة. وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُنَّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ الآية رقم ٣٤ من سورة التوبة.

وتلفت هؤلاء الآيات الكريمات الهاديات النظر إلى أصول انحرافات اليهود فيما يتعلق بالأنظمة النقدية والتمويلية من قبل بعثة النبي محمد ﷺ. وترسم لنا أصولاً ومنهجاً لفهم الواقع منذ تلك الحقبة إلى يومنا هذا. فنجد أن الشريعة، والفطرة لما كانت تحكم الطائفتين السابقتين، كانت الأنظمة النقدية والتمويلية ومعاملات الأسواق لا تخرج عن حكم الشرائع الدينية المنظمة لها وكان للأخبار والربانيين^(١) سلطة الإنفاذ والرقابة على تفعيل هذه الأحكام في هذه المجتمعات. ونجد أن ما يصفه القرآن هو خروج الأنظمة النقدية والتمويلية لديهم من دائرة السلطة الشرعية الحاكمة إلى دائرة المصالح الشخصية الفردية. ولم يكن الربا في

(١) هم العلماء الذين كانوا أصحاب ولايات عليهم، بخلاف الأخبار الذين كانوا مجرد علماء.

وقت نزول القرآن قد انتشر واستشرى لدى النصارى كما كان الحال مع اليهود، ولذلك في الغالب نجد أن القرآن يذكر الانحرافات المالية المرتبطة باليهود أكثر من النصارى. واكتفى النبي ﷺ ببيانه لنا أن النصارى سيتفقون في سبيلهم مع اليهود حيث قال: (لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً ذراعاً بذراعٍ حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم قلنا يارسول الله اليهود والنصارى قال فمن) متفق عليه. وهو ما استتم وقوعه بنهاية العصور الوسطى في أوروبا مع تغير الحالة الدينية والخروج على حكم الكنيسة فيما يتعلق بالمعاملات^(١). ولا شك أن اليهود كان لهم دور كبير في توجيه هذا الانحراف لدى النصارى^(٢).

وباستقراء الآيات يمكننا أن نستخلص الخصال الأساسية التي أدت إلى التطورات التي تمخض عنها النظام النقدي والمالي العالمي في القرون الثلاثة الأخيرة^(٣):

- تضييع الأمانة والوديعة وعدم الانضباط بأحكامهما الشرعية.
- عدم تأديتهما إلا بدوام المطالبة والملازمة والإلحاح.
- كنز الذهب والفضة من الحلال والحرام وجعلها دولة في أيدي طائفة من الأغنياء دون الرجوع إلى أهل الاستحقاق بالزكوات والنفقات.
- الكذب والغش، والادعاءات الباطلة (أكل أموال الناس بالباطل) ومن ذلك، استحلال أموال من خالفهم في الديانة.

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع الفصل الثامن: ص ٢٦٣، من كتاب ما هو الخلل في الاقتصاد الإسلامي، تأليف محمد أكرم خان، لمركز نماء للبحوث والدراسات، ترجمة وتعليق: عمر السيد على حسين.

(٢) انظر: Mcdougell Littell, World History (patterns of interactions) Rand McNally & Company, U.S., 2009. Cecil Roth, The Jews in the Renaissance, the Jewish publication society of America, Philadelphia 1959.

(٣) استفدت جميع هذه القواعد على أساس ما فهمته من تفسير المحرر الوجيز لابن عطية، وتفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، وتفسير القاسمي (محاسن التأويل)، وتفسير ابن جزي الكلبي (التسهيل لعلوم التنزيل)، وتفسير الطاهر بن عاشور (التحرير والتنوير)، و(تفسير القرآن العظيم) للإمام ابن كثير.

- إضعاف الجهات الرقابية الحكومية ذات المرجعية الدينية على الأنظمة النقدية والمالية بالرشوة والشروط الربوية، وتغيير التشريعات والقوانين الحاكمة من أجل تحقيق الأغراض السابقة.

- استغلال الرئاسة الدينية من أجل أكل الأموال بالباطل وإنفاقها على غير المقاصد الشرعية التي تجمع لأجلها الأموال.

- تواطؤ السلطات الشرعية الحاكمة مع أرباب الأموال والقادرين على دفع الرشوة مقابل إيفاء بعض المصالح لهم على حساب الشعوب.

- التحايل على الأحكام للتوصل إلى الحرام فيما لا يظهر للناس.

ومن يطالع التاريخ العالمي قبل وبعد عصر النهضة، يتبين له حجم التغيرات الهائلة التي وقعت لأهل الكتاب من الأوروبيين سواء كانوا من اليهود أو من النصارى بعد عصر النهضة ودخولاً في عصر الأنوار والثورة الصناعية. ولا شك أن من الأمور التي تأثرت بتلك التغيرات المهمة قضايا النقود والتمويل. وبانحدار الجانب الأخلاقي والبعد الديني لدى الطائفتين بعد هذه الحقبة الزمنية التي خاطبها القرآن، استمرت هذه الخصال وتطورت إلى أن بلغت مبالغ كبرى يستكشفها القارئ من خلال هذا الكتاب.

التعريف بالمؤلف:

ولد لاري ألين في ٢٦ مايو عام ١٩٤٩م، وحصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من كلية التجارة بجامعة تكساس عام ١٩٧١م، ثم حصل على الماجستير في عام ١٩٧٥م والدكتوراه من جامعة أركانساس فايتفيل في عام ١٩٧٨م في مجال الاقتصاد الكلي وبالأخص التنمية الاقتصادية حيث كانت رسالته تحليلية كمية، ويعمل منذ عام ١٩٧٩م بكلية الأعمال التجارية بجامعة لامار، ويتقلد الآن منصب أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والتمويل، وله عدة كتب قيمة منها:

- دليل التاريخ العالمي إلى الرأسمالية، كتبه في عام ١٩٩٩.
- تاريخ النظام المالي العالمي ما بين ١٧٥٠م - ٢٠٠٠م، كتبه ٢٠٠١.
- (وهو الكتاب الذي بين أيدينا).

- النظام الاقتصادي العالمي منذ عام ١٩٤٥، كتبه في عام ٢٠٠٤.
- موسوعة النقود، كتبه في عام ١٩٩٩، وله طبعة ثانية صدرت في عام ٢٠٠٩م.
- الأزمة الاقتصادية العالمية، التسلسل الزمني، كتبه في عام ٢٠١٣م.
- وللكتاب عشرات من الإسهامات العلمية البحثية والمقالية إما بالمشاركة أو بمفرده، من آخرها:
- الأسباب الاقتصادية الكلية للتغير في أسعار العقارات والمنازل، ٢٠١٧م.
- أثر النمو النقدي في الأسعار النسبية للفحم، ٢٠١٤م.
- أثر النمو النقدي في الأسعار النسبية للغاز الطبيعي، ٢٠١٢م.
- البحث عن دورة اقتصادية عالمية، ٢٠٠٨م.

موضوع الكتاب:

يتبع الكتاب الأصول التاريخية ذات الارتباطات القانونية والمؤسسية والاقتصادية والسياسية والدينية للنظام المالي العالمي منذ القرن الثامن عشر إلى عام ألفين. وفي كثير من الأحيان تمتد دراسته لتتبع تلك الأصول في القرن الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر. فقصده المؤلف بهذا الكتاب أن يوضح الأصول التي انبنى عليها النظام المالي العالمي والتي يعتقد أنها الأسباب الأساسية في نشأة صورته الحالية أو (بمعنى أصح إلى عام ٢٠٠٠م) والتي لا يمكن فهمها إلا بالإحاطة الوافية بتلك الأصول. وقام المؤلف ببراعة بترتيب فصول هذا الكتاب على النسق التالي:

الفصل الأول والثاني: قام المؤلف في الفصل الأول باستعراض بداية ظهور شركات المساهمة في القرن الخامس عشر مع ثورة التجارة، وقبل ظهور المركاتيلية. وبين التطورات القانونية الحاصلة فيها حيث كانت تمنح ترخيصات إنشائها على أسس تفضيلية سياسية فقط، وبموافقة من البرلمان من قبل الحكومات وكانت تتمتع الحكومات بسيطرة تامة عليها في أول الأمر. وبين كذلك تراخي هذه القوانين مع الوقت حيث انتهى الأمر إلى أن أصبحت الترخيصات يسيرة ودون عناء كبير وتدخل محدود من قبل الحكومة في نشاطات

الشركة. وبين المشاكل الائتمانية التي تسببت فيها هذه الشركات حيث كانت تسمح باقتراض مبالغ تفوق قيمة رؤوس الأموال التأسيسية ومع ذلك يتمتع ملاكها بمسؤولية محدودة بمقدار رؤوس الأموال حيال الالتزامات. ووضح كذلك الموقف التشريعي الديني المعارض لها في القرن التاسع عشر في بعض الدول مثل إنجلترا التي أوصت بالمنع منها واعتماد الصور البسيطة للشركات (التي تقتضي تحمل الغرم كاملاً) على أساس أسري. وكتب كذلك عن ظهور الاندماجات والكراتلات الاحتكارية الضخمة، التي كثيراً ما كانت تتدخل المصارف الخاصة بالسلالات المصرفية الكبرى في إدارتها التنسيقية ما بين عدة شركات مختلفة في نفس المجال ومجالات مختلفة لضمان منع التنافسية واسترجاع الأموال. وبين حال بعض هذه الكراتلات التي تحولت إلى شركات متعددة الجنسيات وفصائحها المالية واحتكاراتها.

ثم انتقل المؤلف في الفصل الثاني بيان التطور التالي لشركات المساهمة حيث أتاح مميزات قانونية كبرى لحاملي أسهمها، فكانت تسمح لهم بالخروج والدخول فيها دون إعلام ولا مشاورة للمساهمين الآخرين. وهو ما سمح لحاملي الأسهم ببيع وشراء الأسهم والدخول والخروج السريع في ملكية الأسهم بما يحقق لهم أعلى ربح ممكن. فنشأت عن ذلك الأسواق المالية أو ما يسمى «البورصات»، والتي كانت مراكز مالية دولية لالتقاء التجار والسماسرة، بل انجذب إليها الملوك وعموموا فيها القروض الحكومية لتمويل الحروب والمشاريع العامة. وبين المؤلف امتداد الدور التاريخي لهذه الأسواق في إحداث الأزمات المالية منذ القرن السادس عشر والسابع عشر عن طريق المضاربات والتلاعبات بالأسواق والتي تطورت عن وقوعها على مستوى الأسواق والدول الفردية (بزيادة الترابط والاندماج المالي العالمي) إلى المستوى العالمي. كما أشار إلى ردود الأفعال التشريعية حيال هذه الأزمات المختلفة وحيال المضاربة والأدوات المالية مثل المشتقات منذ القرن التاسع عشر.

ثم انتقل المؤلف في الفصل الثالث والرابع إلى بيان أصول التطورات النقدية عن الذهب والفضة اللذين كانا يستخدمان كنقود في العصور الوسطى إلى

عصر النهضة، وكيف كانت الحكومات تسهم في صك هذه العملات المعدنية وبعض الصعوبات من جراء تغير أسعار الصرف ما بين مصانع السك والأسواق الموازية. وبين آليات التعامل بها داخليًا وخارجيًا، وكيف كانت تحدث الانكماشات النقدية والتضخمات بهذه التحركات. وإن كان قد أحر دور البنوك والبيوت المصرفية في بداية التحول إلى القواعد النقدية والنقود الورقية القابلة للتحويل إلى الفصل الخامس والثامن، فإنه أشار كثيرًا إلى سعي الحكومات على المحافظة على احتياطات ضخمة من الذهب والفضة حتى في ظل تبني النقود الورقية المغطاة بقواعد الذهب والفضة، وكيف أن خروج الأنظمة النقدية المختلفة عن الذهب والفضة (التي وصفها بكونها علامة النزاهة النقدية والاستقرار الاقتصادي والسعري) غالبًا ما كان بسبب دخول الحكومات في الحروب واحتياجها إلى قروض من كبار المصرفيين مما كان يؤدي إلى إتاحة هذه الحكومات لهؤلاء المصرفيين إنشاء البنوك واستثنائها من قوانين الربا، وتعديل التشريعات ذات التعلق متى ظهرت الحاجة، والسماح لهم بإصدار البنكنوت والسندات وصكوك المقايضة أو حتى أوراقًا محاسبية معتمدة تثبت استحقاق الديون واعتمادها كنقود دون غطاء معدني نفيس. وبين كذلك أن البنوك التي كانت تقرض الحكومات بأسعار الفائدة والتي غالبًا ما كانت تعجز عن سداد تلك الديون بعد الحروب إلا بانتصارها وفرضها على الدول المغلوبة إصلاحات أو تعويضات حرب بالذهب، تسمح لها استعادة قاعدة الذهب والفضة مرة أخرى، وغالبًا ما كان العود إلى هذه القواعد المعدنية هزيل غير مستدام. وبين كذلك في هذه الفصول أن ارتباط التخلي عن القواعد المعدنية هو سبب أساسي في ارتفاع معدلات التضخم لمراحل غير مشهودة من ذي قبل. وأشار إلى التحول العالمي التدريجي من اعتماد الذهب والفضة كعملة رسمية ثم التحول إلى النقود الورقية المغطاة بقاعدة الذهب والفضة، ثم التخلي عن قاعدة الذهب والفضة على المستوى المحلي في جميع الدول لنقص الذهب وتبني قاعدة السبائك المعدنية في التجارة الدولية، ثم زوالها التام بتخلي الولايات المتحدة عن تغطية الدولار بالذهب وسقوط نظام بریتون وودز بعد حرب فيتنام في عام ١٩٧١.

ثم انتقل في الفصل الخامس والسادس والسابع والثامن، إلى بيان أصول المصرفية الحرة وكيف أنها كانت في أول أمرها بنوك إيداع، تعمل في تسهيل تسوية المعاملات بين المودعين وتمنح أوراق البنكنوت التي تُستخدم في تسوية المعاملات المالية بين الأفراد عند حضورهم البنك لتفادي مخاطر وتكاليف التعامل بالذهب مباشرة. وأسفر هذا الفصل (الخامس) عن التغيرات في نشاطات البنوك الحرة حيث كانت تأخذ رسومًا على حفظ الأموال وخدمات التحويل، ثم تحول الطمع لهذه البنوك نحو استحواذ الذهب والمسكوكات المعدنية متى تأخر العميل عن سداد الرسوم، ثم بعد ذلك تخلت عن اشتراط إتمام عمليات تحويل الحسابات في حضور العملاء عند زيادة ثقة العملاء في هذه البنوك وجدارتهم على الدفع، ثم التوسع في نشاط البنك ليصبح لديه شق للإقراض بفائدة، وبين كذلك الكوارث المالية وهرعات السحب التي كانت تقع عندما تتوسع البنوك في الإصدار الورقي، وعجزها عن أداء الأمانات المصرفية ولجوءها إلى الحكومات (التي كانت مدينة لها أيضًا) للتخلي عن قاعدة الذهب والفضة، وجعل سلطة إصدار النقود في يد تلك البنوك الحرة وهو ما ترتب عليه كوارث تضخمية وأخلاقية عظيمة أودت بعدة اقتصاديات عالمية غربية. وأشار إلى القوانين التي صدرت حيال العمل المصرفي كردة فعل حيال الأزمات، والتي بلغت في أحيان تجريمها بالكلية أو حتى تجريم أي منشأة تُسمى بنفس الاسم بعد ذلك. وأشار إلى أن ظهور المصرفية الحرة التي تتسبب في مشاكل عديدة منها تلك التي سبق أن بينها، وكذلك تعدد النقود الورقية التي طبعتها، والاحتياج إلى عشرات من أسعار الصرف بينها لكثرة البنوك المختلفة في الدولة الواحدة، وعدم وجود رقابة على المعروض النقدي من البنكنوت، وقيام البنوك الحرة على أساس محدودية المسؤولية القانونية ومن ثم عدم تحمل تبعات عملياتها الائتمانية، وترتب ظهور المصرفية المركزية على ذلك. وسرد التغيرات المختلفة في نماذجها ودورها كمقرض اللجوء الأخير والأزمات التي مرت بها وتطوراتها في الدول المختلفة وصولاً إلى نموذج الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

ثم قام في الفصل السادس باستعراض مختلف العملات التي كانت لها ريادة عالمية في التجارات العالمية وصولاً إلى الإسترليني والفرانك والدويتشمارك

والدولار واليورو وحقوق السحب الخاصة، وبيّن العلاقة بين القبول الدولي للعملات والاستقرار الاقتصادي للدولة المصدرة لها، وهيمنتها السياسية، وقوة غطاءها المعدني أو كونها عملة معدنية نفيسة، وبيّن أن سبب ذياغ عملة ما دوليًا قد يكون بقيام التكتلات السياسية بين تلك الدول.

ثم تحول في الفصل السابع إلى بيان ما ترتب على البنوك والأسواق المالية والنقود الورقية في النظام المالي العالمي من تحول أسعار الصرف التي كانت أكثر استقرارًا في ظل القواعد المعدنية ولها دورها الجيد في إحداث الاستقرار في أسعار الصرف وموازين التجارة الدولية والمستوى العام للأسعار المحلية لجميع الدول. وبيّن أن سعي الدول إلى المحافظة على القواعد المعدنية كان للحفاظ على هذا الاستقرار أو الاقتراب منه، وبيّن التغيرات الحاصلة بعد تخلي الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، إلى أن أصبحت العملات الورقية معرضة إلى التعويم القيمي، وتعرضها إلى آلية الطلب والعرض في تحديد أسعارها. وبيّن أن العديد من الدول تبنت في أول الأمر أسعار صرف ثابتة، وكانت تقوم بذلك بشراء عملتها في أسواق الصرف الأجنبي العالمية. ثم تدخل صندوق النقد الدولي في تلك الدول عن طريق الإقراض وألزمها من ضمن شروط القرض القيام بتعويم أسعار الصرف، وتحرير الحسابات الجارية، وهو ما ترتب عليه أزمات عملة مثل التقلبات الحاصلة بعد عام ١٩٧٣م، وأزمة النمور الآسيوية في عام ١٩٩٧م هو دفع الاتحاد الأوروبي إلى إصدار العملة الأوروبية الموحدة كردة فعل حيال الدولار عندما تخلى عن التحويل إلى الذهب.

ثم انتقل المؤلف في الفصل الثامن إلى الحديث عن تطور المصرفية الدولية وتتبع أصول ذلك بداية من بنك دي ميديسي في إيطاليا إلى بنوك السلاسات المصرفية الكبرى مثل عائلة روثشايلد وبارينجز وجي بي مورجان وفوجرز. ثم الحديث عن المصرفية السويسرية والألمانية واليابانية إلخ. وكيف أن هذه البنوك الدولية مولت مشاريع حكومية ضخمة وكان لها يد في التقدم التقني الحاصل الذي نعيش فيه الآن، بل ذكر أن عائلة روثشايلدز اليهود هم الذين قاموا بتمويل الحكومة البريطانية في شراء الحصة الحاكمة من أسهم قناة السويس.

ثم انتقل المؤلف بعد ذلك في الفصل التاسع، ببيان مسارات الاستثمار الخارجي وبين الأغراض الاستعمارية التي دفعت بنشأة التجارة الدولية، والتي كان الهدف منها تكوين ثروات ضخمة من الذهب (كانت تعتبر ثروة الأمم في ذلك الوقت)، وبين احتكار الدول الاستعمارية صادرات وواردات الدول المستضعفة لصالحها ومحاولاتها المتعددة لاحتكار الأسواق العالمية لبعض السلع والمواد الخام، وبين كذلك كيف استغلت القوى الاستعمارية القروض التي توفرها للدول النامية في التدخل في الشأن الداخلي والسياسي لها. وبين كيف أن الدول النامية تأثرت بالاقتصادات الشيوعية وقامت بموجة من تأميم الممتلكات الغربية مما ثبط من الإقبال الخارجي على الاستثمار، إلى أن عادت الدول النامية إلى الرأسمالية، ورؤيتها لمصالح لها في الانفتاح حيال الاستثمار الخارجي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

وفي الفصل العاشر قام المؤلف ببيان موقف الدول حيال الحواجز التجارية ومن حرية التجارة بدونها، وبدأ يرصد موقف المركاتلية ومواقف دول أوروبا بعد نفاد الذهب حيث بدأ آدم سميث ينظر بأن ثروات الأمم تكمن حقيقة في ما لديها من سلع وخدمات لا الذهب. ورجح تحرير التجارة بما يجعل كل دولة تخصص فيما تحسنه بما يرفع من الإنتاج العالمي. في حين أن الحماية كانت من المواقف المتخذة للخوف من القضاء على الصناعات المحلية الوليدة ومن انخفاض قيمة العملة، وبين المؤلف الموقف الحمائي الذي اتبعته الدول التجارية الرائدة بما فيهم أمريكا وإنجلترا وفرنسا وتجاربها مع المعاقبات التجارية من قبل الدول الأخرى برفع الحواجز الحماية، وبين أيضًا كيف كانت الدول المستعمرة تحجز الدول المحتلة من الاستيراد والتصدير إلا بما يتوافق مع مصالحها، ثم بين تنازل الدول المتقدمة عن ذلك الموقف شيئًا فشيئًا، واتباع الدول النامية لهم في ذلك الموقف المؤيد لتحرير التجارة، وقيام الاتفاقيات الدولية مثل الجات ومنظمة التجارة العالمية، وظهور التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي وغيرها.

ثم انتقل المؤلف إلى الفصل الحادي عشر ليسلط الضوء على تقلبات

الرأسمالية حيث بيّن أن الأنظمة والمؤسسات الرأسمالية الحديثة ترتب عليها تقلبات غير معهودة من قبل، بلغت مبلغ الأزمات الاقتصادية الكبيرة مما يستدعي إعادة النظر في العودة إلى القيود التنظيمية.

وفي الفصل الثاني عشر، تم إلقاء الضوء على بداية عصر الاندماج المالي، وطرح صور قديمة للاندماج المالي بين الدول منذ القرن السادس عشر، وأن ذلك كان له دور في انتقال الأزمات المالية ما بين الدول، وبيّن دور التطور التقني ووسائل الاتصال في شدة الترابط والاندماج المالي وحجم رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، ثم بيّن موقف الحماية حيال الاندماج المالي ومدى حرية رؤوس الأموال في التحرك ما بين الدول وسهولة إقامة الاستثمارات الخارجية المباشرة. وبين موقف الدول حيال ذلك بعد الحرب العالمية الثانية وتغير ذلك الموقف في الحقبة الأخيرة من قبل الدول المتقدمة والنامية إلى أن جاءت أزمة ١٩٩٧ فلفتت الانتباه نحو إجراءات وقائية حيال ذلك الترابط الشديد.

وأخيراً، في الفصل الثالث عشر، ألقى الضوء على قضية حديثة للغاية، وهي الأسواق الموازية التي تتم فيها المعاملات المالية، والتي لم تدخل ضمن النظام المالي الحالي، وبين سلبياتها وإيجابياتها على أنها من القضايا التي ينبغي أن تحسم. وكان من بين السلبيات التي ذكرها للأسواق الموازية تعطيلها لفعالية السياسات الاقتصادية وخروج عملياتها عن نطاق حساب الناتج القومي الإجمالي ومن ثم تقليل درجة النمو الاقتصادي واستخدام تلك الأموال في الأنشطة غير القانونية. وأعرب عن التخوف حيال هذه الأسواق التي قد يصبح لها شرعية وتكسر قبضة النظام المالي الحالي كبديل عنه.

تقييم المترجم للكتاب:

قام المؤلف في هذا الكتاب بمجهود بحثي متميز، وامتازت كتابته بسهولة الطرح والإتقان والفهم والربط الجيد بين الجوانب المختلفة للنظام المالي العالمي، وحلل واستنبط عدة قواعد مهمة من استقراءه لتكرار الأحداث التاريخية كارتباط التخلي عن قاعدة الذهب والفضة بقيام الحروب، واحتياج الدولة إلى أموال، ومنحها للبنوك ميزات تسمح لها بالتحكم بإصدار النقود الورقية، والتحكم

في المعروض النقدي. ونقل الكثير من المعلومات التي يندر أن تجدها موجودة في الكتب، وعرض الواقع الأوروبي للدول الاستعمارية وأغراضها من الاستثمار الخارجي المباشر بكل إنصاف. واتسم بمرونة واسعة بطرح المفاهيم المعارضة للرأسمالية وترجيحها في أحيان أو على أقل الأحوال احترامها. وامتاز الكتاب بتسلسل منطقي جيد في استعراض الفصول. وأتشوق ولعلي أراسل الكاتب بإصدار طبعة جديدة للكتاب وتضمينها الأحداث التالية لعام ٢٠٠٠ من وقوع الأزمة المالية العالمية، والإصلاحات المقترحة في النظام المالي العالمي والتي تم تنفيذها بالفعل، ولعلنا نستفيد من كتابه عن الأزمة العالمية الذي أصدره في عام ٢٠١٣م والتعديلات التي أدخلها على كتاب موسوعة النقود في عام ٢٠٠٩. بل تميز كذلك بأنه أشار في أجزاء مختلفة من الكتاب إلى الذهب والفضة بأنهما الدليل النقدي للنزاهة والأخلاقية النقدية، بل بين أن المصائب التضخمية الكبرى والتقلبات في أسعار الصرف المخلة بالاستقرار حضرت بعد التخلي عن قاعدة الذهب والفضة بالكلية. وأشار إلى جوانب من النظام المالي العالمي تكاد لا تجد أحدًا في عام إصدار هذا الكتاب يشير إليها، وهي قضية الأسواق الموازية التي خصص لها الفصل الأخير من الكتاب على الرغم من أن تلك القضية لم يلتفت لها إلا بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، وحال كتابتي لهذه المقدمة، نشهد إجراءات تنفيذية لمحاولة التعامل معها باسم الشمول المالي. وأضاف بهذا الكتاب مرجعًا يحتاج إليه غالب من يدرس الأنظمة المالية والنقدية؛ إذ يمنحه أصولًا لفهم كل المستجدات التي تحدث بعد ذلك، وتعطيه أفقًا للإبداع الإصلاحي، بل في نظري لا يمكن تحقيق الفهم الكامل للأنظمة الاقتصادية الحالية إلا في ضوء تلك الدراسات التاريخية ودراسة الأصول الأخلاقية التي قامت عليها الكامنة في أصول ديانات رواد الأنظمة المالية والنقدية عبر العصور.

وعلى الرغم من هذا الجهد الطيب في تجميع وتأليف وتحليل مادة هذا الكتاب، نجد أن بعض القصور لو أزيل لتأهل هذا الكتاب لأن يكون موسوعة تاريخية للنظام المالي العالمي لتلك الحقبة. ويمكن إجمال تلك القصور في النقاط التالية:

- على الرغم من توضيحه الكثير من القضايا المستشكلة فيما يتعلق بالنقود والمصارف فإنه أغفل توضيح مرحلة التحول عن اعتماد الذهب والفضة كنقود إلى

النقود الورقية القابلة للتحويل، وأسباب هذا التحول بالتسلسل المنطقي المعهود منه، وإن كانت مرتبطة بفترة سابقة للتي خصص لها الكتاب ما بين (١٧٥٠-٢٠٠٠) فإننا نجده يستطرد في مواضع كثيرة من الكتاب راجعاً إلى القرن الحادي عشر وما قبل ذلك في أحيان لبيان أصول بعض المعاملات. ولولا إشاراتِهِ في مواضع متفرقة من الكتاب إلى دور الحكومات الأوروبية في تقنين هذه النقود الورقية وإضفاء الغطاء القانوني إليها، والمصالح المتبادلة بين أصحاب البيوت المصرفية، والحكومات وعمل المصارف الأولى كبيوت إيداع وإقراض، لم نكن لنفهم الخلل الذي أدى إلى ذلك التحول عن النقود الحقيقية والتخلي عن الغطاء الكامل للنقود الورقية.

- لم يبين في الكتاب أين ذهبت المعادن النفيسة.

- لم يؤرخ تأريخاً وافياً للسلاسل المصرفية الكبرى مثل **الروثشايلدز وبي مورجان وبارينجز** وتحول نشاطهم المصرفي للحجم المشهود اليوم، ولم يشر إلى أي البنوك العالمية الكبرى التي تمتلكها تلك العائلات، على الرغم من أننا نجد أن عائلة **روثشايلدز** تمتلك اليوم الحصة الحاكمة في الاحتياطي الفيدرالي. ولم يبين العلاقة بين تلك السلاسل المصرفية الكبرى اليهودية الأصل والبنوك المركزية الدولية.

- لم يلقِ الضوء بالشكل الكافي على الإصلاحات التنظيمية التي تمت في النظام المالي العالمي بعد كل أزمة مالية وبالأخص بعد أزمة النمر الآسيوية التي ظهرت من جرائها أدوات المشتقات المالية كوسيلة لدرء مخاطر التقلبات السعرية في أسعار الصرف والفائدة والأوراق المالية، ولم يلتفت إلى دور المشتقات في أزمة يوم الاثنين الأسود ولا في فشل شركة إنرون ولا في فشل بنك بارينجز الدولي.

- لم يوضح فشل تجارب المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) في النظام المالي العالمي بتمويل الدول النامية بالشكل الوافي وإن كان قد أعطى إشارات جيدة بفشل التوصيفات والشروط التي تفرضها على الدول

المقترضة، وأعطى لنا تصورًا بأن الصور القديمة للإفراض الأجنبي والتي كانت تمنح بقصد التدخل في الشؤون الداخلية للدول المقترضة وإحداث تحول رأسمالي فيها من الأمور المستمرة.

- وعلى الرغم من إشارات المتكررة للأصول الدينية لدى النصارى التي حجت انتشار البنوك في أول أمرها ودفعتها دومًا إلى الرجوع إلى القاعدة الذهب والفضة للنزاهة المالية وبيانه للاستثناءات التي كانت تحدث من قانون الربا لرفع سعر الفائدة، وعدم ارتضاء رجال الدين بتسويق أخذ الفائدة ودفعها ومخالفة ملوك أوروبا لهم في ذلك في بعض الأحيان، فإنه لم يوضح دور عصر النهضة وعصر الأنوار والتوجهات الدينية الجديدة في نشأة تلك المؤسسات المالية.

- وفي الجملة، الكتاب مجهود بحثي مشكور ومرجع علمي رصين وضروري لدارسي الاقتصاد الوضعي والإسلامي وفيما يلي أذكر بعض الاستنتاجات التي تستفاد منه:

- شركات المساهمة واجهت رفضًا تشريعيًا في أوروبا لقيامها على روافع مالية عالية ولا تضمن للدائنين أموالهم ومن ثم يتبين لنا مخاطرها الائتمانية.

- الأسواق المالية الحالية لا تعبر في حقيقة الأمر عن الأداء الحقيقي لشركات المساهمة بل تعبر فقط عن تقلبات الأسعار التي تترتب على عمليات البيع والشراء التي يغلب عليها طابع المضاربة، ومن ثم فإنها تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الادخارية.

- قيام البنوك على أساس هيئة شركات المساهمة من الأمور التي تثير الشكوك حول دعاوى الأمان التي راجت بها المصرفية المعاصرة وتثير تساؤلات كبيرة حول نزاهة الدعاوى المطالبة بتحررية النظام المصرفي واستقلالية البنك المركزي له عن الإشراف الحكومي والتوجهات السياسية للحكومة.

- وصف التبنّي للقواعد المعدنية بالرجعية لا يقوم أمام ما نشهده من الاضطرابات في أسعار الصرف، والتضخم البالغ، والمخاطر الائتمانية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي المرتبطة بقاعدة النقود الورقية غير القابلة للتحويل، وتعتبر صورة من أكل أموال ومجهود الناس بالباطل وتعارض مع وظائف النقود

الأساسية كوحدة قياس، ووسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة، ومخزنا للقيمة التي ارتضاها الاقتصاديون. فإما أن يجدوا لنا بديلاً وافياً، وإما أن يكفوا عن ذم الماضي ولم يأتوا بأفضل منه.

- بطلان التوجه الحالي في كثير من المحافل العلمية الاقتصادية بإهمال الأبحاث ذات المنهجية التاريخية، والاكتفاء بالدراسات الاستقرائية والاستنباطية والوصفية والتحليلية الرياضية والقياسية في إثبات الحقائق الاقتصادية، على الرغم من أن الجهل بهذه الخلفيات التاريخية والقانونية جهل قاذح في صحة كثير من الدراسات الاقتصادية المعاصرة.

- بطلان التوجه القائل بانفصال الاقتصاد عن القانون والسياسة والدين والتاريخ، وهو ذات التناقض الذي نجده فيمن يقول به، ويقوم بدراسات يوصي فيها بتوجيهات سياسية نقدية ومالية، أو يوصي ببعض التعديلات القانونية المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية.

- خطأ من زعم بأن العودة إلى الغطاء الذهبي والفضي للنقود الورقية (النسبي/ غير المكتمل) هو الحل الأمثل للنظام النقدي العالمي، وإن كان أكثر استقراراً مما نحن فيه الآن ونرحب به إن عاد، ولكن ثبت تاريخياً أنه لا يلبث إلا سنوات قليلة ثم يتوقف مرة أخرى طالما بقيت سلطة إصدار النقود في يد المصارف الخاصة بحماية من الحكومة. والحقيقة أن الحل الأمثل هو عودة سلطة إصدار النقود من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي السلطوي بشرط اتصافه بأخلاقية دينية تضمن ثبات المعروض النقدي دون عبث به، وأن تكون تكلفة إصدار هذه النقود مرتفعة، وأن تكون هذه النقود مصنوعة من مادة نادرة (أي تكون نقوداً سلعية). وأظن أن التكنولوجيا الحديثة جديرة بإنشاء نقود بهذه الهيئة تتسق مع احتياجات السيولة، وخفة تلك النقود وقابليتها للتقسيم إلى فئات صغيرة. وبمعنى أصح أن تصبح النقود مرود عام.

- بالتأمل الدقيق في الأنظمة النقدية العالمية المتتالية يتبين لنا أن النظام النقدي الذي تبنته أوروبا كان أقرب للغطاء الذهبي والاستقرار النقدي والمالي بخلاف النظام النقدي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية، وأرى كذلك أن

تلك الدول كانت أحرص على استرجاع قاعدة الذهب بعد الطامات الكبرى مثل الحرب العالمية الأولى والحروب النابليونية. وحتى في العقود الأخيرة، نجد أن **الاتحاد الأوروبي** أقام اتحادًا نقديًا يحتفظ بأضعاف الاحتياطات الذهبية للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تخلت **الولايات المتحدة** عن بقايا قاعدة المسكوكات الذهبية بعد حرب الفيتنام ولم نر لها تلك المناضلة لاستعادة قاعدة الذهب، ولعل ذلك يعود إلى الأصول الدينية للمصرفية في كل من أوروبا وأمريكا ومدى قوة السلطان الحكومي عليها.

- خطورة القبول العام للنقود الرقمية مثل **البت كوين**، فيتبين لنا من دراستها والكتب المكتوبة فيها أن **البت كوين** يتم تسويقها الآن لتكون عملة التجارة العالمية بدلًا من الدولار، ولا يتوافر في هذه أي من وظائف النقود سوى الوساطة النقدية، فلا هي مستقرة فتصلح وحدة حساب، ولا مخزنًا للقيمة^(١)، ولا وسيلة مستقرة لتسوية الحسابات المستقبلية. وأخشى أن تمر بمراحل شبيهة بمراحل النقود الورقية مع الذهب حتى تستقر نقدًا لها قبول عام. بل إن التقلبات من جرائها تفوق ما يحصل بالنقود الورقية بمفاوز.

- أن حالة الدولار الأمريكي في الضعف الشديد منذ حرب الفيتنام إلى العصر الحالي، وبعد مروره بعدة أزمات متتالية، ودخول أمريكا في عدة حروب أشبه ما تكون بحالة العملات العالمية السابقة (الإسترليني والدويتشمارك والفرانك) بعد دخولها في الحروب المتتالية.

- ونتوصل كذلك إلى أن الحكومات لضعفها من جراء المديونية، كانت سببًا في نشأة المصارف حيث إن كثيرًا من المصارف لم تكن في أصلها إلا مجرد أفراد لهم مستحقات على الحكومة، فقاموا بتنظيم أنفسهم إلى بنوك وتداولت السندات التي تثبت هذه الحقوق على أنها نقود. وهذا يدل على أن التنظيم القانوني الحالي المؤدي إلى النقود الورقية ليس أمرًا نشأ عن تفكير وفلسفة رصينة، بل هو مجرد نتاج وحل فاسد لمشكلة وقعت في ذلك الزمان واستمرت إلى هذا الوقت.

(١) على قول من يقول به.

- نجد أن المسميات الاصطلاحية التي تُسمى بها معاملات البنوك، من ودیعة وأمانة وقرض، وحوالة ومقاصة، تدلل على العقود الشرعية التي تمت من خلالها نشاطات البنوك في أول الأمر، إذ إن البنك كان نموذجة الأول يعمل كبیت إيداع ثم انخرط مع الوقت في عمليات الإقراض، ويتبين لنا أن الانحراف الأول في البنوك لم يكن في الإقراض الربوي لتلك الأموال، وإنما كان بالتصرف في الودائع بدون إذن المودع، ثم بالإقراض الربوي لها على الرغم من تحريم ذلك لدى أصحاب تلك المصريفات، ثم عندما كان يكتشف الناس عدم قيامهم بالأمانة واحتفاظهم بالنقد كانوا يتهربون من المسؤولية، وكانوا يضغظون على الحكومات لحل المشكلة حلًا قانونيًا جائرًا بأن تعتبر هذه الأوراق نقدًا بدلًا من النقود الحقيقية، وبذلك أكلت البنوك أموال الناس بالباطل، ثم لم تكتفِ بذلك بل لما آل أمر النقود إليها توسعت في إصدار أوراق البنكنوت غير المغطاة، وبذلك استمرت في تضییع قيمة النقود التي يحملها الناس بالتضخم لاستمرارها في منح القروض والاستفادة من الفروق السعریة للفوائد.

- أن الربا يحدث محققًا لا أقول بأنه المحقق القرآني، ولكنه حري بالدراسة، ويحصل بهیئة ظاهرة في الدنيا كما أنه حاصل في الآخرة، فنجد أن المحقق يحصل بما أحدثته البنوك من تضخم بالغ في الأسعار يأكل جل الزيادات من الفائدة المحققة^(١). فنجد أن البنوك لما أرادت الاستفادة من الإقراض بالفائدة، قامت بالتوسع في إصدار النقود الورقية، وهو محقق لقيمة النقود التي في حوزة أصحاب الودائع ومحقق في نفس الوقت لقيمة النقود التي تتداول في الاقتصاد. ونجد أن الأزمات البنكية التي كانت تنشأ من جراء هرع السحب من البنوك، تؤدي إلى تخلي البنوك عن قابلية التحويل إلى ذهب بموجب القانون ومن ثم تمحق الأموال الحقيقية للناس وتوكل بالباطل.

- أن للإقراض بالفائدة أضرارًا ثابتة عالميًا حيث ثبت بتجارب متواترة أن الإقراض الربوي يؤدي إلى وقوع هرع بنكي أو أزمات ائتمانية لتخلف المقترضين

(١) ولا يتعارض ذلك مع كونها محرمة، لأن الزيادة فيها يتم تحديدها سلفًا وزمنًا وتشرط في العقد على

الرغم من عدم الجزم بوقوع الزيادة في التضخم ولا الجزم بوقوعه بنفس المقدار.

عن السداد بسبب حمل الفائدة المتزايدة مما يؤدي في نهاية المطاف إلى خسارة المقرض قيمة أصل القرض فضلاً عن الزيادة وعند زيادة الاقتراض وتشابهه تحدث سلاسل من العجز عن السداد يكون لها مردودها على الاقتصاد الحقيقي .

- الشروط المرتبطة بالإقراض الخارجي لها أصول انتهازية واستبدادية واستغلالية تاريخية من قبل الدول المانحة على الدول الآخذة . ومن ثم لا يمكن إحسان الظن بها ولا يسلم لكثير من الادعاءات المرتبطة بها بأنها لدعم التنمية الاقتصادية بل التجارب الدولية تثبت عكس ذلك .

- أن الحواجز التجارية لا تتعدى كونها أداة يفرضها الغرب متى أراد إقامة اقتصاده ثم يزيلها ويطالب الدول التابعة له بإزالتها بدعوى فارغة بتحقيق الصالح الاقتصادي متى كان لصالحه رفع الحواجز التجارية . ويتضح لنا ذلك بجلاء من الأغراض الاستعمارية الدافعة إلى الاستثمار الخارجي المباشر .

- أن تثبيت سعر الصرف كان من الحلول الجيدة التي اتبعتها الدول النامية والتي أصبح صندوق النقد الدولي يوصي بها في حال الأزمات بالإضافة إلى تقييد الحساب الرأسمالي والجاري مؤخرًا .

- من الأمور التي ينبغي الانتباه إليها كذلك، أن تبني النقود الورقية كان يروج له على المستوى المحلي بحجة تخفيضه تكاليف النقل والتأمين وتآكل المعدن، على الرغم من أن التجارة الدولية العابرة للقارات التي كانت أولى بتخفيف تكاليف نفقات نقل الذهب و التي اتسمت بشدة احتياجها إلى التأمين ظلت على المعدن النفيس إلى عام ١٩٧١م . وعليه فيتبين لنا أن أسلوب الاستخفاف بالعقول والكذب والالتواء من سمات المصارف العالمية الكبرى القائمة بإصدار النقود الورقية .

- يتبين لنا من الكتاب كذلك شدة اندماج النظام المالي العالمي الحالي وارتباط ذلك بوقوع الأزمات المالية، ونمو حجم تأثيرها مع نمو مستوى الاندماج . وأن الاندماج المالي لم يعد اختيارًا نافعًا للدول النامية بل مؤخرًا لعملية النمو فيها .

- يتبين لنا من الكتاب ضعف الانتقادات الموجهة للتمويل الإسلامي بأنه قليل السيولة بعد تبين الأضرار البالغة والأزمات الأعم والأكبر من مجرد توفير السيولة وانخفاض تكاليف العمليات .

- أن النظام المصرفي المهيمن عالميًا اليوم، والذي يقوم بإصدار عملة التداول الدولي يحارب السوق الموازية بحجة أن تلك الأموال تستخدم في أعمال غير قانونية، وأن تلك الأموال لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي مقللة بذلك تقديرات الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وبذلك لا يتم عرقلة بشارات التنمية الاقتصادية. وكل ذلك من الدعاوى الباطلة التي لا يصدق منها شيء. فالحقيقة أن النظام المصرفي العالمي لا يريد إبقاء ولو قرشًا واحدًا خارج نطاق تحكمه، ويمهد لإنشاء العملات الافتراضية الجديدة البت كوين لخداع الناس مرة أخرى وأكل أموالهم بالباطل. وأما دعاوى التنمية والأعمال غير القانونية فقد ذكر المؤلف المصرفية السويسرية ودورها في حماية أموال الهاربين من القانون، فلماذا لا نجد نفس المحاربة والنكير على مصرفية غسيل الأموال. وأما ما يقال عن أضرارها بحسابات الناتج المحلي الإجمالي، نقول منذ متى وحسابات الناتج المحلي الإجمالي دقيقة لهذه الدرجة، بل معلوم من كتب الاقتصاد أن الناتج المحلي الإجمالي يهمل الكثير من الإنتاج، ولا يضمه في الحساب وأن الكثير من الجهود الإنتاجية لا تدخل فيه، ثم إن الناتج المحلي ما هو إلا قياس لإنتاجية عوامل الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية، وأما ما سواها وإن كثرت بل وهي الأكثر لا تدخل ولا يعود عليها دخل. ثم إن الدكتور روبرت جوردن قد أثبت في كتابه صعود وهبوط النمو الاقتصادي الأمريكي أن الناتج المحلي الإجمالي ليس بقياس دقيق في حساب النمو الاقتصادي، وأن الكثير من الأمور التي استمتع بها الإنسان من تقدم تقني لم تضمن ولا يمكن تضمينها فيه وأن الأولى فيها الدراسات التاريخية، ولذلك اتبع تلك المنهجية في كتابه.

- ويتبين لنا أيضًا أهمية ما قاله المؤلف بأن القطاع غير الرسمي يمثل تهديدًا للنظام المالي الحالي، حيث إنه المجال الوحيد الذي قد يخرج منه نظام مالي مناهض ومغاير للتمويل بتنظيماته وقوانينه وعقوده النمطية.

- يتبين لنا كذلك من الكتاب بطلان الدعاوى القائلة بأن القطاع غير المنظم هو المتسبب في الأزمة المالية العالمية، على الرغم من أن تاريخ البورصات والبنوك حافل بالآزمات المالية، والحقيقة أن الاتهام يوجه إلى الأسواق الموازية

لأنها خارج نطاق تحكم النظام المالي العالمي الحالي ومن ثم لا يمكنه التوقع المبكر للأزمات.

عملي في الكتاب:

منهجي في الترجمة:

التزمت التكافؤ الشكلي للترجمة قدر الاستطاعة بما لا يخلُ بسهولة إدارك المعنى قدرًا، وذلك لطبيعة الكتابات الاقتصادية التي تبعد عن الأدبية، وفي أحيان لجأت إلى المكافئ المعنوي، والتزمت المصطلحات التي شاعت في الكتابات الاقتصادية، والتي تم الاصطلاح عليها وإن كنت لا أرتضيها في الجملة مثل سعر صرف معوم كمقابل لكلمة *Floated Exchange Rate*، على الرغم من أن استخدام التحرر التنظيمي للعملة أقرب عندي للمعنى من ذلك. وكثيرًا ما لجأت إلى تغيير وظيفي في الجمل بما ييسر إدارك المعنى قدر الاستطاعة.

منهجي في تبويب الكتاب:

والتزمت طريقة المؤلف في التبويب، فقسمت الكتاب إلى ثلاثة عشر فصلًا وقسمت الفقرات على أساس تقسيم الكتاب.

منهجية كتابة الأسماء:

قمت بكتابة أسماء الأعلام، والبلدان، والشركات والمؤسسات المالية والمصرفية وبعض العملات بالخط العريض. وخصصت الإمالة في الخط لها جميعًا سوى أسماء البلدان، على سبيل المثال (فرنسا)، (جون بيربونت). وعربت الأسماء على ما يتوافق مع النطق الإنجليزي لها. ومتى كانت هنالك أسماء مختصرة بحروف دلالية، كتبتها باللغة العربية كاملة وكتبت بجانبها الأسماء بالإنجليزية كما هي مختصرة (كما وردت في الكتاب) على سبيل المثال، جون بيربونت مورجان *J.P Morgan*، ولا أكتب الاسم بالإنجليزية إلا عند أول ورود له أو متى ورد بعد انقطاع طويل.

عملي في التعليقات:

كتبت في التعليقات بعض التوضيحات القليلة لبعض الكلام الذي قد يستشكل على القارئ وصدرتها بين قوسين بكلمة المترجم، ووضعت ترجمات

مختصرة بسيطة لبعض الأعلام السياسية والاقتصادية والقانونية البارزة وبعض الأحداث التاريخية التي أشار إليها المؤلف دون تفصيل ظناً منه أنها معهودة لدى القارئ.

المراجع الأجنبية الواردة في الهامش :

قام المؤلف بكتابة مراجع في نهاية الكتاب لكل فصل . فألحقت تلك المراجع في الهوامش متصلة بمواضعها بالإنجليزية لعدم الفائدة من ترجمتها . وألحقت في نهاية الكتاب قائمة المراجع الأساسية .

بعض المترادفات المستخدمة في متن الترجمة :

استخدمت بعض المترادفات في متن الترجمة أكثرها فيما يلي :

- المسؤولية المحدودة = محدودية الالتزام .
- الأسهم = حصص حقوق الملكية .
- المركاتلية = التجاريون .
- كيانات قانونية = هيئات قانونية .
- الاتفاقات التجارية الاحتكارية = الكارتلات .
- المسكوكات المعدنية = العملات المعدنية = المعدن النفيس .
- البنكنوت = النقود الورقية = الأوراق النقدية = النقود الورقية النائبة^(١) .
- البنوك = المصارف = المصرفية .
- أسواق المال المنظمة = البورصات = الأسواق الرسمية .
- الأسواق غير الرسمية = الأسواق غير المنظمة = الأسواق الموازية .
- تشريع = قانون .
- قاعدة الذهب والفضة = قاعدة المعدنين .
- تعويضات الحرب = إصلاحات الحرب .
- أسواق الصرف الأجنبي = سوق العملات .

(١) (إلا إذا اقترن بها ما يدل على أنها غير مغطاة)

- حواجز التجارة = موانع التجارة .
- المساعدات = المعونات = الإعانات .
- البنوك الحكومية = البنوك العامة .
- التأمين = المصادرة .
- دورات الأعمال = الدورات الاقتصادية
- الانكماش النقدي = الانكماش السعري .
- ارتفاع المستوى العام للأسعار = التضخم .
- تعويم القروض = تداول القروض = إصدار القروض .

شكر وعرفان بالجميل :

وفي ختام هذه المقدمة أشكر كل من كان له فضل عليّ، فأشكر الله جل شأنه، صاحب الفضل الأتم، على ما منحني من نعم، ودفع عني من نقم، وأشكره على ما علمني، وأسأله أن يغفر لي ما كان مني وأن يرحمني ووالدي وأهل بيتي وإخواني من المسلمين ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وأخص والدي بالشكر على ما بذلوه من جهد ومال ونصح وتوجيه ﴿رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّنَا صَغِيرًا﴾. وأشكر كذلك أساتذة الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي على ما استفدته منهم من علم وصبر على تعليم فالحمد لله العليم الحكيم، وأشكر أهل بيتي الكرام الأعزاء الذين بذلوا من حقهم وراحتهم إلى أن أتممت ترجمة هذه الكتاب. هذا وما كان من توفيق في هذا العمل فمن الله وحده وما كان مني من خطأ أو مخالفة فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه.

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً...

تمهيد

يسعى هذا الكتاب إلى الجمع ما بين جميع خيوط التنمية المالية التي لعبت دورًا في خلق الاندماج في النظام المالي العالمي المعاصر. إنه كتاب تاريخي، يتتبع التطورات في الأنظمة المالية العالمية منذ عام ١٧٥٠م، وعند الضرورة، يتعمق بشكل أكبر للوصول إلى المزيد من الخبايا المظلمة للتاريخ الاقتصادي، للوصول إلى البذور التي نمت لتصبح النظام العالمي الحالي. ولقد تحول المؤرخون منذ زمن طويل نحو القناعة بأن الأحداث الاقتصادية تنافس الأحداث السياسية من حيث الأهمية التاريخية، كما أن التحول من الصيد إلى الزراعة (الثورة الزراعية) والتحول من الصناعة المنزلية إلى نظام المصانع (الثورة الصناعية) والتي تأتي بنفس مرتبة (الثورة الفرنسية أو الثورة الأمريكية). فإن بعض الأحداث السياسية العظيمة تكون في كثير من الأحيان نتاجًا لعوامل اقتصادية.

الأسواق المالية تضع اهتمامًا أوليًا بمعرفة المستقبل. فتوقعات المستقبل والشغف باستكشافها يمكن أن يولد ازدراءً للماضي، إذ إن المعارف التاريخية تعتبر ميتة وغير نافعة للمساهمين في السوق كما هو الجلد الميت بالنسبة للثعبان الذي ما فتى أن انسل منه. المتعاملون في الأسواق المالية في شغل شديد عن النظر إلى الخلف لدوام انجذابهم إلى مستقبل وهمي على أقل التقديرات، وأذهانهم ساحة قتالية للآمال والمخاوف التي تتغذى على معارف جزئية، وتركز بشكل كبير من أجل التوصل إلى التفكير الرشيد. فالعواطف القوية التي تحدثها التقلبات المتكررة في مساهمي الأسواق أصحاب الخبرات، تشير إلى أن هناك حاجة أكبر من مجرد التناول النظري لفهم الأسواق المالية، وهو ذاك النوع من

النظر غير المتولد عن الدراسات الإحصائية والزمنية الواسعة عن الأسواق المالية الحالية، ولكن عن ذاك المنظور المماثل للحكمة التي تتأتى من مسح عريض دراسة التاريخ. وهذا المسح التاريخي يستجلب إلى الضوء القوة المتعنتة للنمو العضوي بكونه أكثر قوة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وهو ذاك الذي يستمر في دفع عجلة الابتكار والتطوير في النظام المالي العالمي.

فلم يكن منذ زمن بعيد أن ألزم التطور في النظام المالي العالمي الحكومات بالتخلي عن قاعدة الذهب المقدسة عبر الزمن، والتي كانت تعتبر علامة النزاهة المالية، لصالح قاعدة من النقود غير القابلة للتحويل (إلى معدن نفيس)، والتي كانت سابقاً عرضاً من أعراض التمويل العام غير الصحيح. وفي الآونة الأخيرة، تخلت الحكومات عن حواجز التجارة، وأنشأت تكتلات تجارية تجمع ما بين المتنافسين السياسيين، وهي تعتبر قرارات أصعب من التخلي عن قاعدة الذهب. المشاكل الحالية للنظام المالي العالمي تدعو للقيام باختيارات صعبة ما بين التنظيم والحد منه، وما بين أسعار الصرف الحرة والثابتة، وما بين المنافسة والتعاون، وما بين الرأسمالية والاشتراكية. ولما تسارع التطور في النظام المالي العالمي، تضطر الحكومات في بعض الأحيان إلى التكيف بشكل أسرع، مما يجعلها تواجه قضايا مساوية في الصعوبة، مع توافر وقت أقل لتسويتها. فالمعرفة التاريخية سوف تذكرنا بأن هذه التكييفات الدراماتيكية (العاطفية) ليست جديدة.

ولقد تم الإعداد البحثي لهذا الكتاب في مكتبة ماري وجون جراي *Mary & John Gray Library* الموجودة داخل حرم جامعة لامار *Lamar* في مدينة بيومونت بولاية تكساس. وأشعر بالامتنان لأمناء المكتبات الذين ساعدوني وإلى طلابي في جامعة لامار الذين كانت أسئلتهم تذكرني بأن إتقان موضوع علمي ما، عملية تستغرق العمر.

المقدمة

دعونا نتخيل أن تاريخ النظام المالي العالمي قبة من الزجاج الملون بألوان مختلفة، ويعرض إلى المشاهدين بالداخل رؤية مختلفة من كل زاوية للمشاهدة. وحالما نلاحظ هذه القبة التاريخية من زوايا مختلفة، نجد أن النظام المالي يتدرج (في الترتيب) من الثروة الملموسة الحقيقية إلى الثروة المالية، ومن مشاريع الأعمال المملوكة من قبل العائلات إلى شركات المساهمة (ذات المسؤولية المحدودة)، وسجن الديانة إلى المسؤولية المحدودة *Limited liability*، ومن المركاتلية (التجارية) إلى مبدأ آدم سميث دعه يعمل دعه يمر، ومن المصرفية الحرة إلى المصرفية المركزية، ومن قاعدة الذهب إلى قاعدة النقود الورقية، ومن المبادرة الحكومية إلى المبادرة الخاصة، ومن المؤسسات الوطنية إلى المؤسسات متعددة الجنسيات، ومن الانعزالية إلى العولمة. وبما أن النظام المالي العالمي نظام مترابط (غير مستقل الأبعاد من حيث الافتقار والاعتماد) فأول سؤال أمامنا هو من أين نبدأ؟ أي الزوايا يوفر للمشاهد أعظم فهم للنظام المالي العالمي؟ أي هذه الزوايا يأتي بالمكونات التي يمكن تتبع تطورها عبر مدى زمني بعيد تحت منظار الملاحظة، والتي ساعد دورها في النظام المالي العالمي في تمهيد الطريق للنمو في حجمه وترابطه الاعتمادي.

سنبدأ مع شركات المساهمة، ساعين للعثور على سر الدافع إلى نمو حجم هذه المنظمات التجارية. فإن شركات المساهمة متعددة الجنسيات ليست من التطورات الحديثة في شكل المنظمات التجارية، ولكنها مرتبة من ضمن أولى شركات المساهمة المنظمة. فمكنت - قدرة الأفراد على الشراء الهادئ لملكية

جزئية من الشركات، أو البيع الجزئي لجزء من ملكية الشركات، دون حاجة إلى إذن الملاك الآخرين (حاملو الأسهم) -الشركات الجريئة من تجميع أحجام أكبر من رؤوس الأموال، والجمع ما بين مجموعات من الملاك من مناطق جغرافية أوسع. وبتحجيم الخسارة المحتملة بالنسبة لحجم الاستثمار الأولي، قللت تلك شركات الخطر العائد على الملاك (أصحاب الأسهم)، مما قلل من معدلات الربح اللازم لجذب رؤوس الأموال. وأصبحت هذه الشركات قناة لاستثمار رؤوس أموال الدول ذات الفوائد في أماكن نائية من العالم (على الأقل بعيدة عن غرب أوروبا)، حيث كانت المخاطر مرتفعة لضعف المعرفة بالظروف المحلية لتلك الأماكن.

تلا ذلك أن ترتب على نمو تبني الهيئة القانونية لشركات المساهمة للمنظمات التجارية الإعداد الذكي للقوى الضخمة للمضاربة في توسيع الخدمات العالمية. وبما أن شركات المساهمة منذ البداية وهي في مسيرة خلف دقات التجارة الخارجية، لم يتوافر لأصحاب الأسهم إلا معلومات غير مكتملة ومحدودة عن الظروف الاقتصادية الحاكمة للأرباح ولكل شركة على حدة.

ولقد طفا أصحاب الأسهم في شركات المساهمة على طبقة رفيعة من الثقة والتي سرعان ما كانت تصعد أو تودي بهم غرقاً بمجرد دخول تدفقات من المعلومات المُجتزأة وغير المنتظمة لليوم التالي. وبنهاية القرن العشرين أصبح العالم ممثلاً بشكل ظاهر بالأسواق المالية المفعمة بالحيوية والمستشعرة للتدفقات المالية الداخلة والخارجة المنبعثة من المخزون العالمي لرؤوس الأموال، وتعمل على تنشيط أجزاء من العالم كان يظن بها الهلاك.

النظام المالي هو ذاك الهيكل الذي يسهل المعاملات المالية، وتتطلب هذه المعاملات المالية لنوع مقبول من النقود، وهو شيء يمكن أن يخدم كوسيط للتبادل، ووحدة لقياس القيمة، ومخزون للثروة، ومعيار للمدفوعات الآجلة. ولقد جلبت الصفوف المتضخمة لشركات المساهمة المدفوعة بحملي المضاربة، بحثاً في العالم عن أسواق ومواد خام ذلك الزخم الزائد اللازم لتطوير النظام المالي العالمي، ولكن لكي يقوم بدوره بحرية كانت هناك ضرورة لنظام نقدي

عالمي. ويمكن للتجارة في حد ذاتها أن تعمل بشكل غير ملائم على أساس المقايضة، وأن تتم الاتفاقيات الائتمانية بشكل فردي في ظل نظام المقايضة إذا وجدت الهيئات السياسية القدرة على الإنفاذ القانوني للعقود. ولكن كان العائق لنظام المقايضة هو استثمار الوقت في إيجاد الفرص للمعاملات، حيث إن كل معاملة تستلزم التصادف ما بين رغبات أطرافها. فوجود شكل من أشكال النقود المقبولة يضاعف معدل التبادل للسلع والخدمات، وعدد العلاقات ما بين الدائن والمدين الممكنة. ويسهل النظام النقدي العالمي المعاملات ما بين الاقتصادات المتنوعة مثل مستعمرة فرجينيا، حيث كان التبغ يوظف كنقود، ومقاطعة كندا، حيث كانت جلود القندس تخدم كنقود. وتدرجياً، تأخذ اقتصادات العالم المختلفة خطوات مهروزة نحو تطوير نظام نقدي قادر على تسهيل التجارة على المستوى العالمي. ولقد طلب المستثمرون الإنجليز الخبراء بالنقود من البرلمان القيام باستبعاد النقود الورقية في المستعمرات الأمريكية المشغولة، لعدم رغبتهم في تقديم قروض للمستعمرين إذا كانت هذه القروض قابلة للسداد بنقود ورقية منخفضة القيمة التي تصدرها الحكومات الاستعمارية. وفي أواخر القرن التاسع عشر تبنت روسيا الناشئة -ببراعة عالية- قاعدة الذهب رغبة في أن تكون أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

وكانت قاعدة الذهب الشامخة الراسخة هي الوحيدة في نظر المستثمرين القلقين في إنجلترا وألمانيا قادرة على ضمان أمان الاستثمارات في روسيا، واليابان، وغيرها من البلدان قليلة رأس المال، مما يؤكد أن الأرباح المكتسبة في هذه الأماكن قابلة للتحويل عودة مرة أخرى إلى إنجلترا أو ألمانيا، وأن الاستثمارات قابلة للتسييل وإعادة مرة أخرى إلى بلد الأصل دون خسارة من جراء انخفاض قيمة العملات.

تقدمت قاعدة الذهب منتصرة إلى المقدمة أمام المعادن النقدية مع توسع حجم التجارة وتمدها عبر مسافات أبعد، مما ميز أنواع النقود التي تحمل أقصى قيمة لكل وحدة وزن، مثقلة عبء النقل. ومع تقدم الذهب على الفضة كسيد للنقود المعدنية، -وبدأت الدول التي لم يكن لها أي من هذه المعادن- تجارب

جريئة بالنقود الورقية، كشكل من النقود المتداولة التي تعظم القيمة لكل وحدة موزونة. وبما أن السويد كانت من الدول الغنية بوفرة ترسبات معدن النحاس، أصدرت بجراءة سندات النحاس النقدية، القابلة للسداد بمعدن النحاس. وفي القرن السابع عشر، تدولت المسكوكات النحاسية السويدية كنقود ولكنها كانت ثقيلة جدًا للنقل العملي في المعاملات التي تنطوي على مبالغ نقدية كبيرة. فخفضت الأوراق النقدية القابلة للتحويل إلى نحاس عبء التنقل للعملات المعدنية في السويد ولكنها تطورت لتكون نظامًا للأوراق النقدية غير قابلة للتحويل، وهي مرحلة من التطور تصل إليها أنظمة النقود الورقية في نهاية المطاف. ولقد شهدت السويد انحرافًا نقديًا وفوضىً سياسية قبل أن تصعر أنفها حيال النحاس والورق وإنشاء قاعدة الفضة في ١٧٧٦م. وحدثت هذه الدراما للنقود الورقية مرارًا وتكرارًا في العالم القديم والعالم الجديد. وتقدمت البنوك المركزية في إدارة الأوراق النقدية دون وقوع فساد نقدي، ودون المحافظة على قابلية التحويل للنقود الورقية إلى معدن نفيس، ودون التسبب في تضخم أو انكماش نقدي. الصعود الجليل للعملات العالمية الرائدة مثل الدولار والتطور الذكي لأسواق الصرف الأجنبي للعملات أزال عوائق فائقة للقياس للتدفق السلس للسلع والخدمات ورؤوس الأموال ما بين المجتمعات المختلفة بلا حدود من حيث الثقافة والتنظيم السياسي، والموقع الجغرافي. وأخيرًا، في النصف الأخير من القرن العشرين، تجاهل النظام النقدي العالمي واسع الإقبال دون صبر البقايا الأخيرة من استخدام قاعدة الذهب، مما جعل اقتصادات العالم ببرود شديد تحت رحمة نظام الأوراق النقدية غير القابلة للتحويل الصادرة حديثًا، والتي تعتمد فقط على جدارة البنوك المركزية في إدارة المخزون (المعروض النقدي)، المنضبط عن طريق التقلبات الحرة في أسعار الصرف ما بين العملات الرائدة. ولقد بدأ نمو المصرفية الدولية في إيطاليا حيث عادت المسكوكات الذهبية، بعد اختفائها من أوروبا خلال العصور الوسطى في القرن الثالث عشر. وتكفل النظام النقدي لمنطقة البحر المتوسط، مرسخ على أساس الذهب والفضة، نوع الحماية الضرورية للدائنين لتضاعف علاقات الدائنين بالمدينين العابرة للحدود الوطنية. ومع تفتح التجارة ما بين أوروبا والشرق الأقصى، إلى جانب التنقيب عن المعادن النفيسة في العالم

الجديد، تدفقت العملات النفسية بغزارة إلى أوروبا، وبدأت المصرفية الدولية في الازدهار. وتقلدت عائلة فوجر *Fugger* السلطة على إمبراطورية هائلة من وسائل استخراج الفضة وترسبات النحاس، ووطورت بتأن طرقاً لتوليد مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الحروب ما بين فرنسا وإسبانيا. ثم جاء بعد ذلك صعود البيوت المصرفية البارونية^(١) العريقة في أوروبا وأمريكا مثل سلالة روثشايلد وبارينجز، ومورجانز، والأمراء التجار^(٢) المطبقين نفس الطرق لتمويل المشاريع الخاصة خلال الثورة الصناعية. فقد ساعدت سلالة روثشايلدز تمويل الكفاح البطولي لبريطانية ضد نابليون (١٨٠٠م-١٨١٥م)، والشراء الاستراتيجي للحصص المسيطرة في شركة قناة السويس (١٨٦٦م). وفي العالم الجديد ساعدت سلالة بارينجز الولايات المتحدة على تمويل شراء لويزيانا (١٨٠٣م). وفي السنوات الأولى لقاعدة الذهب (١٨٧٥م إلى ١٩١٤م) سيطرت سلالة روثشايلدز، وبارينجز، ومورجانز، والبنوك ومصارف التجارة الدولية في خفاء وصمت على قوة سياسية ومالية واسعة مفتخرين بتمويل إنشاء السكك الحديدية والقنوات المائية حول العالم، وفي كثير من أحيان يسمحون للحكومات الأوروبية باستخدام نفوذهم إلى التمويل كرافعة سياسية (*Political Lever*) من باب «خشخشة كيس النقود بدلاً من قعقعة السيوف». وفي القرن العشرين أصبحت سويسرا سوقاً عالمياً رفيع المستوى للذهب ومركزاً للمصرفية الدولية. وبنهاية القرن العشرين رتبت قدراً واسعاً من الشركات المصرفية في اليابان وأوروبا من بين أكبر البنوك عالمياً، مسيطرة على فروع في كل ركن من أركان العالم، محتفظة بودائع ومقدمة لقروض بمختلف العملات. ولقد سمح النمو في تكنولوجيا الاتصالات الرقمية حتى لبنوك القرى الصغيرة المشاركة في المصرفية الدولية.

وأدت القنوات الممولة التي اتبعها رأس المال النقدي إلى تساؤل قديم: هل الحكومات الإمبريالية اتبعت خاضعة القنوات الرأسمالية النقدية غير المجربة

(١) (كلمة المترجم): كل ما يوصف بأنه باروني *Baronic* أي عريق وفخم وهو ما كان من صفات المنازل في إسكتلندا.

(٢) (كلمة المترجم): هم كل من كان لهم ثروة ضخمة عن طريق التجارة لدرجة أن يكون لهم تأثير سياسي قوي.

إلى أجزاء أخرى من العالم، أم أن رأس المال كان يتبع التأثير الأعمى للحكومات الإمبريالية. وقامت الدول فقيرة ولكن -المحترمة لذاتها- بتثييط تدفق رأس المال الأجنبي، خوفاً من أن الاستثمار الأجنبي البراق قد يجذب تأثيراً أجنبياً في الحكومة المحلية مظلماً ومربراً. ولقد تورطت القوى الاقتصادية العظمى المسيطرة مثل **الولايات المتحدة** باسم حماية الاستثمارات الخارجية المملوكة من قبل شركاتها المحلية في سياسات الدول الأجنبية بشكل جائر. وساعدت مسارات الاستعمار والصدمات الإقليمية ما بين الرأسمالية والشيوعية في توجيه تدفقات رؤوس الأموال من الدول المصدرة له. وباقتربنا من نهاية القرن العشرين نرى العديد من الدول ترفع التقييدات عن تدفقات رؤوس الأموال في صمت، ونرى رؤوس الأموال الأجنبية تتحرك صاعدة إلى قمم لم تشاهد منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وبوجود نظام نقدي وأنظمة اتصال ونقل مناسبة جديدة بقطع المسافات، ووجود أسواق ومؤسسات مالية قادرة على تمويل التجارة وتحريك رؤوس الأموال؛ فإن الحواجز الباقية للتجارة العالمية غير المقيدة هي التقييدات القانونية المراد بها منح ميزة لتنمية المنتجات المحلية ولوقاية الاقتصادات المحلية من عدوى الأزمات في الاقتصاد العالمي. وكان أصل فكرة التجارة الحرة في بريطانيا العظمى، وهي دولة صغيرة نسبياً من الناحية الجغرافية ومع ذلك في كثير من الأحيان تنافس دولاً أكبر من القارة الأوروبية. وصنعت إنجلترا حال نشوتها بالثورة الصناعية، منتجات تتجاوز بكثير حاجتها المحلية وساعدتها إمكاناتها في الشحن -التي لم تُضاهَ وقتها- من التجارة على المستوى العالمي. وقام الاقتصاديون الإنجليز وقتها بتفسير تفوق التجارة الحرة على غيرها في تعظيم مستوى المعيشة في كل دولة على حدة وعلى المستوى العالمي. ورفعت ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وآخرون راية القيود التجارية لحماية صناعتهم المحلية من المنافسة الأجنبية. وفي النهاية حتى بريطانيا العظمى تركت جانب التجارة الحرة وانضمت إلى المعركة عندما تورطت كبرى شركاء التجارة في حرب تجارية ضارية خلال الثلاثينيات من القرن العشرين والتي أشعلها التشريع المتهور لجمارك سموت هاولي Hawley-Smoot في الولايات المتحدة. وفي الفترة التالية للحرب

العالمية الثانية انضمت الولايات المتحدة لجانب التجارة الحرة، لحثها بنجاح على التقليل من الحواجز التجارية على المستوى العالمي. ومهد صعود التكتلات التجارية الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية *NAFTA* لقيام التجارة الحرة في هذه الأقاليم الفردية.

وفي النهاية، نغطي في هذا الكتاب تطورات النظام المالي العالمي، المبتدئة في أواخر السبعينيات من القرن الثامن عشر بالثورة الرأسمالية في بريطانيا والولايات المتحدة والتي اجتاحت متخللة الاقتصاد العالمي، مع التأكيد على الخصخصة والأسواق غير المنظمة، وحرية الاستيراد والتصدير والتدفقات الرأسمالية غير المقيدة ما بين الدول.

وبمجرد ظهور أسعار الصرف المرنة، وإضافتها روح المضاربة للاستثمار والتجارة الخارجية، أن هوت الحواجز القانونية والسياسية للتجارة الخارجية والتدفقات المالية، وأعطت الابتكارات في الاتصال وأنظمة المعلومات المستثمرين فرصًا استثمارية في كل ركن من أركان العالم تقريبًا. وشهدت التجارة الدولية، والاستثمار والمضاربة انفجارًا تنمويًا في منتصف الموجة العالمية للثقة الجديدة في المؤسسات السوقية.

وفي عام ١٩٩٧م-١٩٩٨م عاد العدو القديم للرأسمالية مرة أخرى عندما هزت الأزمات المالية النظام المالي العالمي في العديد من الدول، طارحة أسئلة جديدة ومخاوف قديمة عن استقراره. ولا تزال أعقاب وأثار هذه الأزمات المالية مستمرة في بداية القرن الواحد وعشرين.

قائمة المراجع الأساسية

- Adams, W., ed., *The Structure of American Industry* (New York, 1990), p. 115.
- Alkhafaji, A. F., *Restructuring American Corporations: Causes, Effects, and Implications* (New York, 1990).
- Appleyard, D. R., and A. J. Field Jr, *International Economics* (Homewood, il, 1992).
- Ashley, P., *Modern Tariff History: Germany, United States, and France* (New York, 1970).
- Ashton, T., *Economic Fluctuations in England* (Oxford, 1959).
- Atack, J., and P. Passel, *A New Economic View of American History from Colonial Times to 1940* (New York, 1994).
- Ayling, D. E., *Internationalization of Stockmarkets* (Brookfield, vy, 1986).
- Bagehot, W., *Lombard Street [1873]* (Homewood, il, 1962).
- Baklanoff, E.N., *Expropriation of U. S. Investments in Cuba, Mexico, and Chile* (New York, 1975).
- Banks and Banking', *Handbook of Texas* (Austin, 1996).
- Barnes, D. G., *A History of the English Corn Laws [1930]* (New York, 1961).
- Baskin, J. B., and P. J. Miranti, Jr, *A History of Corporate Finance* (- Cambridge, 1997).
- Bauer, H., *Swiss Banking: An Analytical History* (New York, 1998).
- Baye, M. R., and D.W. Jansen, *Money, Banking, and Financial Markets: An Economics Approach* (Boston, 1995).

- Bellanger, S., 'Two Current Trends in International Banking', *Bankers Magazine*, clxxvi/6 (1993), pp. 39-46.
- Berry, B. J. L, E. C. Conkling and D. M. Ray, *The Global Economy: Resource Use, Locational Choice, and International Trade* (Englewood Cliffs, nj, 1993).
- Bezanson, A., *Prices and Inflation during the American Revolution, Pennsylvania, 1770-1790* (Philadelphia, 1951).
- Blaisdell, D. C., *European Financial Control in the Ottoman Empire* (New York, 1966).
- Bordo, M. D., 'The Classical Gold Standard: Some Lessons for Today', *Federal Reserve Bank of St. Louis, Monthly Review* (May 1981), pp. 2-17.
- Born, K. E., *International Banking in the Nineteenth and Twentieth Centuries*, trans. V. R. Berghahn (New York, 1983).
- Braudel, F., *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*, vols i-ii, trans. S. Reynolds (New York, 1972).
- _____, *Civilization of Capitalism: 15th-18th Century*, vols i-iii, trans. S. Reynolds (New York, 1979).
- Brock, L. V., *The Currency of the American Colonies: 1700-1764* (New York, 1975).
- Broz, J. L., *The International Origins of the Federal Reserve System* (Ithaca, ny, 1997).
- Bruck, W. F., *Social and Economic History of Germany from Wilhelm II to Hitler: 1888-1938 [1938]* (New York, 1962).
- Calomiris, C.W., and L. Schweikart, 'The Panic of 1857: Origins, Transmission, and Containment', *Journal of Economic History*, li/4 (1991), pp. 807-34.
- Calomiris, C.W., and C. M. Kahn, 'The Efficiency of Self-Regulated Payments Systems: Learning from the Suffolk System', *Journal of Money, Credit, and Banking*, xxviii/4 (1996), pp. 766-97.
- Cameron, R. E. (in collaboration with O. Crisp, H. Patrick, R. Tilly), *Banking in the Early Stages of Industrialization* (London, 1967)

- Carosso, V. P., *The Morgans: Private International Bankers, 1854-1913* (- Cambridge, 1987).
- Carswell, J., *The South Sea Bubble* (London, 1960).
- Challis, C. E., ed., *A New History of the Royal Mint* (Cambridge, 1992).
- Chandler, L., *American Monetary Policy: 1928-1941* (New York, 1971).
- Chang, K-N., *The Inflationary Spiral: The Experience in China, 1939-1950* (Cambridge, 1958).
- Checkland, S. G., *Scottish Banking History: 1695-1973* (Glasgow, 1975).
- Chown, J., *A History of Money* (London, 1994).
- Clapham, J. H., *The Economic Development of France and Germany* (- London, 1955).
- Coats, W. L., 'In Search of a Monetary Anchor: A New Monetary Standard', *International Monetary Fund Working Paper* no. 82 (1989).
- Coghlan, R., 'The Wave Is Your Friend', *Barons*, lxxiii/23 (7 June 1993), pp. 18-19.
- Cope, R. C., 'The Stock Exchange Revisited: A New Look At the Market in Securities in the Eighteenth Century', *Economica*, xlv/177 (1978), pp. 8-10.
- Cowitt, P. P., *World Currency Yearbook* (New York, 1989).
- Cowles, V., *The Rothschilds: A Family of Fortune* (New York, 1973).
- Daniels, J. D., and L. H. Radebaugh, *International Business*, 8th edn (Reading, ma, 1998).
- Daniels, J. P., and D. Vanhoose, *International Monetary and Financial Monetary Economics* (Cincinnati, 1999).
- Daunton, M. J., *Progress and Poverty: An Economic and Social History of Britain, 1700-1850* (Oxford, 1995).
- Davies, G., *A History of Money from Ancient Times to the Present Day* (- Cardiff, 1994).
- Davis, C. B., and K. E. Wilburn Jr, eds, *Railway Imperialism* (New York, 1991).
- De Roover, R., *The Rise and Decline of the Medici Bank: 1397-1494* (New York, 1966).

- De Vries, M. G., *Balance of Payments Adjustment, 1945 to 1986: The imf Experience* (Washington, dc, 1987).
- Dewey, D. R., *Financial History of the United States* (New York, 1968).
- Dickson, P. G. M., *The Financial Revolution in England: A Study in the Development of Public Credit, 1688-1756* (New York, 1967).
- Economic Climate Looks Good for Launch of New Currency', *Wall Street Journal*, 4 May 1998, pp. A17-18.
- Edwards, G.W., *The Evolution of Finance Capitalism [1938]* (New York, 1967).
- Ehrenberg, R., *Capital & Finance in the Age of the Renaissance*, trans. H. M. Lucas (New York, 1963).
- Eichengreen, B., and M. Mussa, 'Capital Account Liberalization and the imf', *Finance and Development*, xxxv/4 (1998), pp. 16-19.
- Eight European Central Banks (New York, 1963).
- Einzig, P., *Primitive Money in its Ethnological, Historical, and Economic Aspects* (London, 1966).
- _____, *The History of Foreign Coinage*, 2nd edn (New York, 1970).
- Ellis, G. J., *Napoleon's Continental Blockade: The Case of Alsace* (Oxford, 1981).
- Entering the 21st Century: World Development Report 1999/2000 (- Washington, dc, 2000).
- Ernst, J. A., *Money and Politics in America, 1755-1775* (Chapel Hill, nc, 1973).
- Esen, O., 'Financial Openness in Turkey', *International Review of Applied Economics*, xiv/1 (2000), pp. 5-23.
- Feavearyear, A., *The Pound Sterling* (Oxford, 1963).
- Fetter, F.W., and T. E. Gregory, *Monetary and Financial Policy in 19th Century Britain* (Dublin, 1973).
- Fieldhouse, D. K., *Economics and Empire: 1830-1914* (Ithaca, ny, 1973). *The Fifty Largest Industrial Corporations in the World*, *Fortune*, xcii/2 (- August, 1975)

Finance and Economics: Black Hole', *Economist* (28 August 1999), p. 59.

Fisher, D. A., *The Epic of Steel* (New York, 1963), p. 86.

Fitzgibbons, A., *Adam Smith's System of Liberty, Wealth, and Virtue: The Moral and Political Foundations of the Wealth of Nations* (Oxford, 1995).

Galbraith, J. K., *The Great Crash: 1929* (Cambridge, 1961).

_____, *Economics and the Public Purpose* (Boston, 1973).

_____, *Money, Whence It Came, Where It Went* (New York, 1975).

Going Underground', *Forbes*, clxii/6 (1998), pp. 206-7.

Goldthwaite, R. A., *Banks, Palaces, and Entrepreneurs in Renaissance Florence* (Aldershot, 1995).

Gomes, L., *Foreign Trade and the National Economy: Mercantilist and Classical Perspectives* (New York, 1987).

Gordon, J. S., *The Scarlet Woman of Wall Street* (New York, 1988).

Greider, W., *Secrets of the Temple: How the Federal Reserve System Runs the Country* (New York, 1987).

Gup, B. E., ed., *International Banking Crisis* (Westport, ct, 1999), pp. 55-124.

Hackett, C. P., *Cautious Revolution: The European Community Arrives* (- Westport, ct, 1990).

Halliday, J., *A Political History of Japanese Capitalism* (New York, 1975).

Hamilton, A., *Papers on Public Credit, Finance, and Commerce*, ed. S. McKee Jr (New York, 1957).

Hamilton, E. J., *War and Prices in Spain, 1651-1800* (New York, 1947).

_____, *American Treasure and the Price Revolution in Spain, 1501-1650* (New York, 1965).

Heckscher E. F., *An Economic History of Sweden* (Cambridge, 1954).

Hepburn, A. B., *A History of Currency in the United States [1924]* (New York, 1967).

Herman, B., ed., *Global Financial Turmoil and Reform: A United Nations Perspective* (New York, 1999).

- Hidy, R.W., *The House of Baring in American Trade and Finance: English Merchant Bankers at Work, 1763-1861* (Cambridge, 1949).
- Hoffmann, C., *The Depression of the Nineties: An Economic History* (- Westport, ct, 1970).
- Homer, S., *A History of Interest Rates*, 2nd edn (New Brunswick, nj, 1977)
- Horton, D. S., *The Silver Pound and England's Monetary Policy Since the Restoration, Together with the History of the Guinea* (New York, 1983).
- Hume, D., *Writings on Economics*, ed. Eugene Rotwein (Madison, wi, 1955).
- Islam, A., 'The Dynamics of the Asian Economic Crisis and Selected Policy Implications', in *Global Financial Turmoil and Reform*, ed. B. Herman (New York, 1999), pp. 49-74.
- Israel, J. I., *Dutch Primacy in World Trade: 1585-1740* (Oxford, 1989).
- Jacob, I., *Jacob Fugger* (New York, 1931).
- Jastram, R.W., *Silver, the Restless Metal* (New York, 1981).
- Johnson, P., *The Government of Money: Monetarism in Germany and the United States* (London, 1998).
- Jones, C. A., *International Business in the Nineteenth Century: the Rise and Fall of a Cosmopolitan Bourgeoisie* (New York, 1987).
- Julliard v. Greenman, 110 U.S. 421 (1884).
- Kahn, J., 'The World's Largest Corporations', *Fortune*, cxl/3 (August 1999), pp. 144-6.
- Kapstein, E. B., *Governing the Global Economy: International Finance and the State* (Cambridge, 1994).
- Karouf, J., 'Start the Presses: Euro Set to Debut', *Futures*, xxvii/9 (1988), p. 30.
- Kawakatsu, H., and M. R. Morey, 'An Empirical Examination of Financial Liberalization and the Efficiency of Emerging Market Prices', *Journal of Financial Research*, xxii/4 (1999), pp. 385-411.
- Kenen, P. B., *Economic and Monetary Union in Europe* (Cambridge, 1995).
- Kennedy, E., *The Bundesbank: Germany's Central Bank in the International Monetary System* (New York, 1991).

- Keynes, J. M., *Indian Currency and Finance* (London, 1913).
- _____, *A Treatise on Money: The Pure Theory of Money* (Cambridge, 1971).
- _____, 'Mitigation by Tariff', in *The Collected Writings of John Maynard Keynes*, ix (London, 1971), pp. 231-49.
- Kindleberger, C. P., *A Financial History of Western Europe* (London, 1984).
- _____, *Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises* (New York, 1978).
- _____, *World Economic Primacy: 1500 to 1990* (Oxford, 1996).
- Kishi, M., 'Regulation Issues in the Era of Financial Liberalization: Japan, Korea, and Taiwan', *Journal of Asian Economics*, vi/2 (1996), pp. 487-503.
- Kondratieff, N. D., 'The Long Waves in Economic Life', trans. W. L. Stolpher, *Review of Economics and Statistics*, xvii/6 (1935), pp. 105-15.
- Kroszner, R., *Free Banking: The Scottish Experience as a Model for Emerging Economies*, World Bank Policy Research Dept, Finance and Private Sector Development Division and Financial Sector Development Dept. (- Washington, dc, 1995).
- Lamoreaux, N. R., *The Great Merger Movement in American Business, 1895-1904* (New York, 1986).
- Lane, F. C., and R. C. Mueller, *Money and Banking in Medieval and Renaissance Venice*, vols I-II (Baltimore, 1997).
- Laue, T. H. Von, *Sergei Witte and the Industrialization of Russia* (New York, 1963).
- Laughlin, J. L., *A History of Bimetallism in the United States [1896]* (New York, 1968).
- Lefebvre, G., *The French Revolution from 1793-1799*, trans. J. H. Stewart and J. Frigugliette (London, 1964).
- Lester, R. A., *Monetary Experiments [1939]* (New York, 1970).
- Louis, A., *The Anglo-French Commercial Treaty of 1860 and the Progress of the Industrial Revolution in France [1930]* (New York, 1971).
- Lustig, N., B. B. Bosworth and R. Z. Lawrence, eds, *North American Free Trade* (Washington, dc, 1992).

- Macaulay, T. B., *The History of England from the Accession of James II* [1849-61] (London, 1914).
- Machiavelli, N., *History of Florence and the Affairs of Italy* [1532], trans. C. E. Detmold (New York, 1960).
- Martin-Acena, P., 'The Spanish Money Supply, 1874-1935', *Journal of European Economic History*, xix/1 (1990).
- Marx, J., *The Magic of Gold* (Garden City, ny, 1978).
- McAlister, L. N., *Spain and Portugal in the NewWorld: 1492-1700* (-Minneapolis, 1984).
- McCallum, B. T., *Monetary Economics* (New York, 1989).
- McCarthy, D. M. P., *International Business History: A Contextual and Case Approach* (Westport, ct, 1994).
- McCord, N., *FreeTrade* (New York, 1970).
- McKinnon, R. I., *The Order of Liberalization* (Baltimore, 1991).
- McLean, D., 'Finance and "Informal Empire" before the FirstWorldWar', *Economic History Review*, 2nd ser., xxix/2 (1976), pp. 291-305.
- Michie, R. C., 'The London Stock Exchange and the British Securities Market', *Economic History Review*, xxxviii/1 (1985), p. 66.
- _____, 'The London and New York Stock Exchanges, 1850-1914', *Journal of Economic History*, xlv/1 (1986), p. 174.
- Montesquieu, *The Spirit of Laws* [1748], trans. T. Nugent (New York, 1900), vol. II, p. 473.
- Mussa, M., 'Sticky Individual Prices and the Dynamics of the General Price Level', *Carnegie-Rochester Conference on Public Policy*, xv (1981), pp. 261-96.
- National Resources Committee, *The Structure of the American Economy* (-Washington, dc, 1939), pp. 306-17.
- Nettels, C. P., *The Money Supply of the American Colonies before 1720* [1934] (New York, 1964).

- Nugent, W. T. K., *Money and American Society: 1865-1880* (New York, 1968), p. 254.
- Nussbaum, A., *A History of the Dollar* (New York, 1957).
- Ohkawa, K., M. Shinohara and L. Meissner, eds, *Patterns of Japanese Economic Development: A Quantitative Appraisal* (New Haven, 1979).
- Paarlberg, D., *An Analysis and History of Inflation* (Westport, ct, 1993).
- Padoa-Schioppa, T., *The Road to Monetary Union in Europe* (Oxford, 1994).
- Precarious Peso - Amid Wild Inflation, Bolivians Concentrate on Swapping Currency', *Wall Street Journal*, 13 August 1985, p. 1.
- Prentice, A., *History of the Anti-Corn Law League*, vols i-ii, 2nd edn [1853] (New York, 1968).
- Reardon, J. J., *America and the Multinational Corporation: A History of a Troubled Partnership* (Westport, ct, 1992).
- Reisen, H., and B. Fisher, eds, *Financial Opening: Policy Issues and Experiences in Developing Countries* (Paris, 1993).
- Ritter, G., *Gold Bugs and Greenbacks: The Antimonopoly Tradition and the Politics of Finance in America* (Cambridge, 1997).
- Roberts, R., ed., *The Bank of England: Money, Power, and Influence, 1694-1994* (Oxford, 1995).
- Rockhoff, H., 'The Free Banking Era: A Reexamination', *Journal of Money, Credit, and Banking*, vi/1 (1974), pp. 146-57.
- Rose, H., 'The Continental System, 1809-1814', in *Cambridge Modern History*, ix (New York, 1934), pp. 361-89.
- Roy, W. G., *Socializing Capital: The Rise of the Large Industrial Corporation in America* (Princeton, 1996).
- Sayers, R. S., *The Bank of England: 1891-1944* (Cambridge, 1976).
- Schlesinger, A., *Crisis of the Old Order: 1919-1933* (Boston, 1957).
- Schmitz, C. J., *The Growth of Big Business in the United States and Western Europe, 1850-1939* (Cambridge, 1993).
- Schnitzer, M., *Contemporary Government and Business Relations* (Chicago, 1978), pp. 161-3.

- Schwartz, A. J., 'From Obscurity to Notoriety: A Biography of the Exchange Stabilization Fund', *Journal of Money, Credit, and Banking*, xxix/2 (May 1997), pp. 135-53.
- Selgin, G. A., and L. H. White, 'Monetary Reform and the Redemption of National Bank Notes', *Business History Review*, lxviii/20 (1994), pp. 205-43.
- Settling Switzerland's Debts', *New York Times*, 16 August 1998, p. 1.
- Shannon, H. A., 'The Coming of General Limited Liability', in *Essays in Economic History*, vol. I, ed. E. M. Carus-Wilson (London, 1954), pp. 358-79.
- Smith, A., *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* [1776] (New York, 1937).
- Sobel, R., *The Rise and Fall of the Conglomerate Kings* (New York, 1984).
- Solomon, S., *The Confidence Game: How Unelected Central Bankers are Governing the Changed Global Economy* (New York, 1995).
- Spiro, G.W., *The Legal Environment of Business: Principles and Cases* (Englewood Cliffs, nj, 1993)
- Stillman, R. J., *Dow Jones Industrial Average: History and Role in an Investment Strategy* (Homewood, il, 1986).
- Sveriges Riksbank, *Sveriges Riksbank: The Swedish Central Bank, a Short Introduction* (Stockholm, 1994).
- Terrell, H. S., and R. H. Mills, 'International Banking Facilities and the Eurodollar Market', *Staff Study No. 124*, Board of Governors of the Federal Reserve System (August 1983).
- Toynbee, A., *A Study of History*, vol. vii (London, 1955).
- Train, J., *Famous Financial Fiascos* (New York, 1985).
- US House of Representatives, *Report of the Committee Appointed to Investigate the Concentration of Control of Money and Credit*, 62nd Cong., 2nd Session (28 February 1913).
- US House of Representatives, *Committee on Banking and Currency, Commercial Banks & Their Trust Activities: Emerging Influence on the American Economy*, vol. 1 (Washington, dc, 1968).

- US Senate, Committee on Foreign Relations, The ITT in Chile, Staff Report of the Subcommittee on Multinational Corporations, 94th Cong., 2nd Session, pt 1 (1974), pp. 2-7.
- Van DerWee, H., The Growth of the Antwerp Market and the European Economy, vols i-iii (The Hague, 1963).
- Vilar, P., A History of Gold and Money, 1450-1920, trans. J. White (London, 1976).
- Weatherford, J., The History of Money (New York, 1997).
- Webb, S. B., Hyperinflation and Stabilization in Weimar Germany (New York, 1989).
- Webster, A., 'The Political Economy of Trade Liberalization: The East India Co. Charter Act of 1813', *Economic History Review*, 2nd ser., xliii/3 (- August 1990), pp. 404-19.
- Wechsberg, J., The Merchant Bankers (Boston, 1966).
- Wendt, L., The Wall Street Journal: The Story of Dow Jones and the Nation's Newspaper (New York, 1982).
- Wong, C. Y. P., 'Black Market Exchange Rates and Capital Mobility in Asia', *Contemporary Economic Policy*, xv/1 (January 1997), pp. 21-36.
- Wood, C., The End of Japan INC (New York, 1994).
- Yohannes, D., 'U.S. Banking Moving Toward a Global Economy', *Denver Business Journal*, xlviii/39 (1997), p. 26.
- Yoshikawa, H., Macroeconomics and the Japanese Economy (New York, 1995), pp. 82-9.